

بيان رقم ١: نحو الوضوح وسط اليوفوري

إن ما يحصل اليوم في لبنان هو حدث تاريخي الذي يتكرس بانتقاضة شعبية ووطنية يطرح من جديد إمكانية تغيير حقيقي وفعلي لبنية اجتماعية يعود عمرها إلى نهايات قرن التاسع عشر حين دخول لبنان إلى السوق الرأسمالية العالمية. وهذا الماضي حاضر يستحضر عند كل منعطف تاريخي في لبنان. منذ ذلك الحين وهذه البنية الاجتماعية تدور حول جدلية الحرب الأهلية الطائفية ونقضها حركة تحرر وطني ترى أن المسألة الاجتماعية تتمحور حول الصراع الطبقي كأولوية للممارسة السياسية. هذا يعني أن ضمن إطار الحرب الأهلية هناك صراع بين منطقيين: منطق النظام الطائفي الرجعي الذي يعمل على إعادة انتاج الطوائف والهويات (مسلم مسيحي درزي)، ونقضيه منطق يساري يهدف إلى التحرر من مفهوم الهوية من خلال الصراع ضد الطوائف وخصوصية هوياتها. فقد حارب هذا المشروع اليساري من أجل بلورة سياسة كونية غير خصوصية تتمكن من ربط الصراعات التي يعيشها الأفراد في المجتمعات كافة ضمن بنية اجتماعية رأسمالية عالمية تتخذ أشكال متعددة ومتغيرة في كل موضع.

العودة إلى ١٨٦٠ ليس اعتباطي فحينها تكرّس منطق الدولة الطائفية التعايشية، وأنتج هذا المنطق من خلال مفهوم التعايش الوطني الليبرالي، الذي يدعى أن التعايش والحفظ على اختلاف الهويات هو مصدر للسلطة السياسية. إن الدولة الطائفية بنية تاريخية متصلة ومتغيرة في المجتمع اللبناني ولديها أدوات واسعة ومتمنكة وقوية في كل جوانب الحياة الاجتماعية. فالطائفية تتكّرّس ضمن جهاز العائلة التي تورث الانتقام الطائفي وبذلك السياسي، وضمن العلاقات الجندرية أو الجنسانية، وضمن الممارسات الاجتماعية الرابطة لمفهوم الهوية. هذه البنية الطائفية هي واقع معاش، يتعرض له كل فرد في المجتمع ويختبر لعنفه الممكّن والممّاّس في علاقات العمل ومعظم جوانب الحياة الاجتماعية في لبنان. هذا الواقع الطائفي، الذي نعيشه هو ما أصرّ اليسار اللبناني في القرن العشرين على محاربته وكانت حرب دامية انتصرت فيها سياسة "السيس" أي الانقیاد خلف آباء الطوائف وأمهات قوانينها ودستورها.

جيل التسعينيات لربما لا يدرك أن هناك يسار قد انتقض ضد قانون الآباء في القرن الماضي وأن هناك من أصر على طرح مفاهيم جديدة في ماهية السياسة وعلاقة السياسة بالتغيير الاجتماعي. إن السياسة التحررية هي الصراع ضد الطبقة الفاسدة المؤسسة لسلطة رأس المال في المجتمع. فساد الآباء قصة قديمة في تاريخنا وليس بجديد، فساد الآباء هو تكريس لفساد عميق ومستشري في عمق البنية الاجتماعية الطائفية. الثورة على الآباء هي ثورة محقّة وعادلة لكن يجب الحذر من إعادة انتاج تأخي الطوائف ضد الآب الذي نخطّط لقتله. فإن الآباء والبنون والبنات تتحضر لهم تلك الخطيئة أداة لإعادة إنتاج الحكم نفسه. ويأمين قانون الطوائف الظروف المادية لتشريع وقونته تلك الخطيئة. في القرن الماضي طرح اليسار اللبناني في كل أطيافه وأحزابه ائتلاف حول ضرورة اشتراكية الدولة والديمقراطية العلمانية، بوجه قانون الآباء والتوريث السياسي. وفي الممارسة خاض هذا المشروع السياسي التحرري حرب أهلية عنيفة وأصر على فهمها نظرياً بينما هي تلتهم البلاد.

لا شك أن الأوضاع تختلف اليوم عما كانت عليه في السبعينيات والستينيات في لبنان. أولاً من حيث انتقاء وجود أي طرف عالمي داعم لمشروع اشتراكي وثانياً من حيث انتهاء الحرب الأهلية العسكرية بالانتصار على الحركة الاجتماعية التحريرية في لبنان. وثالثاً من حيث تحولت مسألة التحرر الوطني إلى مطلب خصوصي لا كوني فتمحور حول مشروع ديني-سيولوجي بالعمق يحصر الصراع في صراع ديني أخلاقي مع قوى "الشر الأعظم".

إن مفاهيم هذا المنطق طرحت بأكملها في خطاب السيد حسن نصر الله الذي ألقاه في ذكرى الأربعين للحسين. لا مجال للخوض بدقة بتفكير النص الذي ألقى، لكن هناك ضرورة لذلك من حيث أن حزب الله تبني ولو بطريقة لا واعية منطق النيوليبرالية وأيديولوجيتها. من حيث أن النيوليبرالية بشكلها الطائفي التي هي المضمون الأيديولوجي للممارسة السياسية في الدولة اللبنانية اليوم، مما ينطبق مع الرأسمالية العالمية في فترة ما بعد السبعينيات التي تلت انهيار رأسمالية الدولة الفوردية (Fordism). فإن النيوليبرالية تبني على مفهوم فاكس الارتباط بين السياسة والصراع الاجتماعي والطبقي. ففي زمن النيوليبرالية قد أصبح مفهوم السياسة ممارسة منظمات غير حكومية تعمل على ملأ الفراغ الناتج عن انكفاء الدولة من خلال عمل فردي يستمد مشروعيته من التزام أخلاقي للمجتمع، فيعيد انتاج العلاقة البرجوازية بين الفرد والمجتمع بحيث ينحجب المنطق الطبقي

لأي سياسة تعمل باتجاه الغاء نمط الإنتاج الرأسمالي كنظام للحكم. ومن هنا فإن دعوة نصر الله وكل الأطراف الأخرى أيا كانت تكن إلى عدم تسييس هذا التحرك الاجتماعي هي دعوة مضادة ومعادية لأساس الصحة الشعبية التي تتمخض على الأرض اليوم. فالمطلب الظبي الذي لا ينفك الناس بإطلاقه على الأرض هو مطلب سياسي بامتياز يطرح سؤال التمثيل السياسي أولاً، وسؤال إرادة الشعب ثانياً، ويستحضر مفاهيم حداثوية علمانية سياسية تتناقض في الصميم مع طروحات الإسلام السياسي بكل أشكالها من حيث التمثيل وأسس الحكم والحاكمية، إلى آخره. فإذاً أن أي خطاب يتوجه إلى فرض أخلاقيات على الحركة الشعبية والمطلبية، يندرج في صف السلطة السياسية، ومن ضمن مفاهيمها السائدة أصلاً، ومن ضمن أيديولوجية الدولة الطائفية في لبنان.

نكتفي بهذا القول هنا ويحتمل الموضوع تفصيلاً أكثر، إنما الواضح هو أن المقاومة الإسلامية، كما باقي أطراف السلطة، غير قادرة على بلورة موقف داعم لحركة مطلبية اجتماعية تطرح سؤال مدوٍ حول حقيقة العلاقات الاجتماعية التي تتوارد فيها المقاومة الإسلامية وكافة الأطراف الأخرى. حتى الآن يكتفي حزب الله بتحليل أخلاقيات الفساد بإصرار نيلبييرالي على عدم التسييس وبالإصرار على اصلاح النظام السياسي القائم كحل. ومن الضروري هنا عدم تحديد القوى اليمينية المسيحية كالقوات والكتائب التي تدعم التحرك كوسيلة للاستقطاب الطائفي المسيحي الذي ينحصر ضمن الصراع البرجوازي ولا يترجم مادياً في حركة الصراع الظبي.

ولا يمكن أن نغفل عن الدور التي تلعبه الميليشيات الطائفية اليوم في محاربة إرادة الشعب، وما قامت به حركةأمل في الجنوب في الأيام الماضية رسالة على أن الآتي سيكون أعظم. أما حزب اليمين الدرزي، أي الحزب الاشتراكي، فهو يتبنى اصلاح النظام السياسي ضمن إطار اتفاق الطائف الذي بدوره يشرعن الدولة الطائفية. إلى هنا نستطيع القول أن أدوات النظام الطائفي بكل أشكالها تحالف اليوم ضد الحركة الاجتماعية والشعبية على الأرض. ومن هنا يجدر بنا أن نشير أن الاحتفال الشعبي الحاصل والالتحام الوطني الذي ينجلب في الساحات اليوم هو ضروري لكن المخاطر المحضرة له تمنعه من الانجراف مبكراً في هذا الحفل. لا يجدر أن نعتقد ولو للحظة أن النظام الطائفي والطبقة الحاكمة لن تغفل عن استخدام كل أدواتها لمحاربة الحركة المطلبية اليوم. ومن هنا يجب التأكيد على أن جدلية الحرب الأهلية لم تنتهي في لبنان، بل انتقلت من طور صراعها المسلح خارج الدولة إلى صراع ممأسس في داخلها، مما هو السبب الأساسي لتجلّي فشل الدولة عبر السنوات. وأن أي تغيير في الواقع الاجتماعي والبنية الاجتماعية الرأسمالية لا بد له أن يمر بانفلاط طبقية ضد حكم الطوائف. وهذا هو ما يحصل اليوم.

نرى في هذه الأحداث إمكانية لانغلاق التاريخ الطائفي للحرب الأهلية ودخولها في طور تاريخها الظبي. فإن اتفاق الطائف قد أمن ديمومة الحرب الأهلية بتاريخها الطائفي، التي تضمن استمرار البرجوازية الحاكمة ومنافعها الاقتصادية، وتنمع بذلك انتهاء تلك الحرب، فتفرض الجماد على جدلية التاريخ التي تؤدي بها اليوم حتماً إلى دخولها في طورها الظبي. فيأمن الصراع الظبي الظروف المادية لإمكانية تشكيل معيارٍ جديد لحرب طائفية قد انغلق تاريخها. فإن الصراع الظبي بكل أطواره التاريخية يثور العلاقات الاجتماعية التي سبق وقد كرسها اتفاق الطائف. وحدود هذا التثوير لا يمكن أن يقتصر على الاحتفال بالوطنية. اتفاق الطائف الذي هو أساس التركيبة السياسية والاجتماعية اليوم يعيد تكريس نفسه كحل وطني.

ومن هنا يجدر الإصرار على أن القضية الوطنية، هي هي القضية الظبية، ولا يمكن أن تكون سوى مرتبطة بمشروع اجتماعي يجعل من الدولة أداة للشعب، عكس ما هي عليه اليوم، أي أداة للسلطة البرجوازية الطائفية. إننا نرى اليوم أن الدولة هي أداة لطبقة تسيطر على المجتمع بأكمله: دولة الآباء، دولة العهد، دولة المرشد الأعلى، دولة الزعيم، ودولة القديسين جمِيعاً. لكي تصبح الدولة أداة للشعب، لا يمكن أن تقتصر المطالب، بغض النظر عن أهميتها، على استقالة الحكومة وإعادة المال المنهوب. ولا يمكن محاكمة الطبقة الحاكمة دون انتقال السلطة السياسية من شكلها الطائفي ومضمونها البرجوازي، إلى ممارسة سياسية تنبثق من الواقع الظبي والاجتماعي. فتلح علينا الضرورة لاستحضار مشروع سياسي وبرنامج واضح حول كيفية إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا نطرح بداية عدة نقاط محورية:

- 1 استمرار العصيان المدني ورفض حلول الطبقة الحاكمة،
- 2 دحض اتفاق الطائف كأساس للشرعية السياسية والحكم في لبنان،
- 3 تشكيل حكومة انتقالية استثنائية غير طائفية وغير تكنوقراطية، بل سياسية تطرح الاقتصاد كوسيلة لتحويل العلاقات الاجتماعية، وبأن السياسة هي ممارسة لسلطة الشعب على الدولة،
- 4 رفض أي طروحات حول الحكم العسكري مما سيؤدي حتماً إلى دولة فاشية قامعة.

فإننا نرى أن اليسار في لبنان والعالم العربي يعاني من حالة ضبابية في المفاهيم لتحليل الواقع بشكل جذري، وذلك ناتج عن سياق تاريخي قد اتسم بالهزلية. إن هذه الهزلية هي هزلية كونية، فإن جدلية الحرب الأهلية هي جدلية كونية لا تقتصر على الواقع اللبناني، بل أنها ضمن سيرورة عالمية قد اتخذها الصراع الطبقي. وبعيداً عن جدلية اليأس والأمل العقيم، نرى ضرورة العمل على إعادة تشكيل جبهة اليسار القادرة على استيعاب وتسخير الصراع السياسي الآني والآتي. فاننا ندعو على أساس هذا البيان إلى فتح مشروع تأسيسي جديد يلتزم بخوض الصراع الطبقي في هذه اللحظة التاريخية التي تشير لنا بإلحاح إلى ضرورة ملأ الفراغ السياسي، وذلك كي لا ينحرف عن مساره التاريخي الضروري وينكفاً تحت سلطة عسكرية ومشروع وطني فاشي. وعلى هذا الأساس إننا نطرح هذا البيان كدعوة لمناقشة الطرح السياسي أعلاه من أجل بلورة برنامج واضح للتحرك في المستقبل القريب.

يسار قيد التشكّل